مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 12 العدد: 01 السنة 2023 ص 424 -439.

تاريخ الإرسال: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/11/27

السياسات الاجتماعية في الجزائر وآليات تطوير التنمية الإنسانية

Algerian social policies and mechanisms for human development

محمد مجاهري*[1]
[1]جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)

الملخص:
مع بداية الألفية الجديدة رفعت الحكومات والمنظمات في العالم شعار" الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم" ووضعت في سبيل هذه الرؤية الإستراتيجية جميع الموارد المادية والمعنوية لتحقيق تنمية إنسانية ذات جودة وكفاءة تضمن فيها الدُول حياة الرفاهية لمواطنيها، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع وتطورات السياسة الاجتماعية في الجزائر عبر مقارنة الأهداف العامة للدولة مع المؤشرات الاجتماعية الناتجة عن الأداء الحكومي، وقد تعمقت الدراسة في أبعاد وخلفيات تلك الخطط والبرامج التنموية، وهذا ما دفع إلى الخروج بعدة نتائج لعل أهمها عدم كفاءة الجهاز الإداري في تسيير الملف الاجتماعي إلى جانب هشاشة الأداء الاقتصادي العام، وترى الدراسة بأن أول خطوات لسد الفجوة التنموية هو التوجه الحكومي نحو الاستثمار الأمثل في القدرات البشرية عبر ترشيد الإنفاق وتطوير الأنظمة الإدارية.

الكلمات المفتاحية : الدعم الاجتماعي، الأداء الاقتصادي، المورد البشري، مؤشرات الأداء.

Abstract:
With the start of the new millennium, governments and organisations around the world raised the slogan "Human is the real wealth of nations" and committed all material and moral resources to achieving human development of quality and efficiency in which countries guarantee a life of well-being for their citizens, which contributes to achieving development and prosperity by raising the population's standard of living, in addition to providing more educational and social opportunities. According to the study, the first step toward closing the development gap is for the government to prioritise investment in human capabilities by rationalising

* المؤلف المرسل

spending and developing health and educational systems, in addition to building a productive economic model.

Key words: Resource Development, Social Security, Living Standard, Expenditures Rationalization.

مقدمة:

شكل التوجه نحو صناعة سياسات حكومية ذات طابع اجتماعي وإنساني السمة الأبرز للفكر الاقتصادي المعاصر وذلك نتيجة لبروز عدة متغيرات على مستوى وظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع، ومع التطور الاجتماعي والسياسي شهد العالم ميلاد التقرير العالمي للتنمية البشرية سنة 1990 والذي جاء ليؤكد على ضرورة الاستثمار في العنصر البشري عن طريق سياسات اجتماعية تحقق الرفاهية و تدفع نحو التنمية و التطور.

وقد عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على وضع سياسات تنموية تهدف إلى الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري الذي شكل محور اهتمام صناع القرار منذ بداية الاستقلال وتم وضع العديد من الخطط والبرامج في سبيل تحقيق تنمية إنسانية عادلة لكن ما يلاحظ من خلال قراءة الأرقام والإحصائيات هو عدم وجود انسجام بين برامج الدعم الاجتماعي الطموحة والنتائج المتحصل عليها عملياً، وهذا ما يطرح مشكلة الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية للخطط التنموية، ويقودنا منهجيا إلى طرح إشكالية مهمة وهي:

كيف تساهم السياسات الاجتماعية في تنمية القدرات الإنسانية في الجزائر؟

وتسعى الدراسة إلى الإحاطة بجملة من الأهداف منها:

- ❖ معرفة العلاقة الإستراتيجية بين التنمية الاقتصادية وبرامج الرعاية الاجتماعية
- ❖ دراسة واقع الدعم الاجتماعي في الجزائر وتحديات تحسين جودة الحياة
- ❖ تقديم حلول علمية لإحداث التوازن بين الرؤية الحكومية والنتائج الاجتماعية

وللتعمق أكثر في الموضوع تم إتباع منهج وصفي ركزنا فيه على قراءة الأرقام والبيانات إلى جانب توظيف المنهج التحليلي الذي نفسر ونستشرف من خلاله واقع السياسات الاجتماعية عن طريق تقديم مقترحات وحلول لكيفية التعامل مع الحاجيات الأساسية للموارد البشرية.

المبحث الأول: السياسة الاجتماعية- المحاور والمؤشرات

يشكل البعد الاجتماعي للدولة محور مهم في إدارة العلاقة بين السلطة والمجتمع فكلما قدمت الحكومة برامج اجتماعية كلما زادت فرص القضاء على الفقر وتقليص الهوة الاقتصادية بين المواطنين وهذا ما يبرز التداخل بين الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية ويرى خبراء مدارس التنمية أنه من المستحيل الفصل بين القسمين كونها يرتبطان بشكل

آلي كما أن التجارب التنموية في العالم تثبت بأن أي استثمار اقتصادي لا يكون له أثر إيجابي إلا إذا ارتبط باستثمار اجتماعي (سعفان، 1973، صفحة 226).

وقد طرحت هذه مقاربة التنمية المتمركزة حول الإنسان في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي وعرفت بإستراتيجية الحاجات الأساسية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- محاربة الفقر عبر تحسين الخدمات الاجتماعية.
- رفع إنتاجية السكان في المدن والأرياف.
- دعم الخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن.

وجاءت هذه الفكرة لمواجهة الطبقية التي تسببت في الفقر والمجاعة (بوطيبة، 2007، صفحة 214)

ومع دخول مرحلة التسعينيات بدأ الحديث عن إعادة إنتاج سياسات اجتماعية تسد الحاجيات الأساسية للسكان وتدفع نحو تحسين الأوضاع العامة بما يحقق رفاهية الأفراد والجماعات ومن هنا جاء الحديث عن برامج التنمية الاجتماعية الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان إضافة إلى الرفع من القدرات البشرية للمواطنين.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاجتماعية

تعرف بأنها تلك الجهود التي تقوم بها الدول والحكومات والهيئات المدنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للسكان إلى جانب القضاء على الفقر والجهل (عثمان عبد اللطيف، 1979، صفحة 10).

كما تعرف أيضا بأنها تلك السياسات والبرامج الاجتماعية التي وجدت لمساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة وفق رؤية تعمل من خلالها الحكومات على القضاء على الفقر وتحسين الخدمات العامة (إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، 2018).

والمتتبع لعملية التنمية الاجتماعية يجدها في الغالب مرادف لعدة مفاهيم منها:

- ❖ الرعاية الاجتماعية التي يقصد بها نوعية الخدمات المقدمة للجماعات والأفراد في شكل برامج تعليمية وصحية.
- ❖ التنمية الاجتماعية التي تعد عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد في المجتمع وتحقيقا للرفاهية الاجتماعية.
- ❖ التنمية البشرية والتي تعكس مدى اهتمام الدول بالاستثمار في القدرات البشرية وترقيتها بهدف تحقيق الرفاهية.

المطلب الثاني: محاور السياسة الاجتماعية

تقاس فاعلية السياسة الاجتماعية عبر مؤشرات تعرف بمؤشرات التنمية البشرية والتي تعرف وجود أربعة مراتب هي:

- ❖ دول مرتفعة جدا في التنمية، وهي تلك الدول التي نجحت في تحقيق مؤشرات مرتفعة في الرفاهية.
- ❖ دول مرتفعة في التنمية، وتمثلها دول نجحت في تحسين ظروف مواطنيها بما يتناسب مع التحديات الكبرى.
- ❖ دول متوسطة في التنمية، وهي دول تعمل على توظيف كل مواردها من أجل على رفع المستوى المعيشي للسكان.
- ❖ دول منخفضة في التنمية، ونقصد بها تلك الدول التي فشلت في تحقيق التنمية والتطور.

وإذا نظرنا لواقع الإنسان في العالم نجد أن 34 بالمائة من سكان الدول ذات التنمية البشرية منخفضة يعانون من الفقر، بينما نجد 16 بالمائة من الدول المتوسطة النمو يعانون نقص في الاحتياجات الأساسية (الحسيني، 2008، صفحة 31)، وهذا ما يدفع الحكومات إلى المزيد من السياسات الاجتماعية بهدف مواجهة التهديدات الاجتماعية وفي مجمل المؤشرات تركز السياسة الاجتماعية بالأساس على العنصر البشري وتنظر إليه على أنه مورد وجب الاستثمار في قدراته وتحويلها إلى رأس مال التنمية وهدفها الاستراتيجي، وهذا ما يجعل برامج التنمية الاجتماعية تعمل على عدة محاور نذكر منها.

- ❖ الرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات ماديا ومعنويا.
- ❖ تحسين الظروف المعيشية للسكان والقضاء على الفقر والبطالة.
- ❖ جودة الخدمات العامة في مجال التربية والضمان الاجتماعي.
- ❖ التكفل بالفئات المعوزة، العجزة والأطفال.
- ❖ الاستجابة الفعالة للحاجيات الأساسية للأفراد والجماعات.
- ❖ محاربة الأمراض والأوبئة الجسدية والنفسية.

والمتتبع لبرامج السياسة الاجتماعية يجد أن هذا النموذج التنموي قد طبق في عدة مناطق من بينها الدول الإسكندنافية خاصة منها فنلندا والدانمرك والتي يطلق عليها اسم الديمقراطيات الاجتماعية، حيث يبرز فيها دور الدولة بقوة في جودة الخدمات العامة إلى جانب سياسات الضمان الاجتماعي والرعاية الإنسانية لكل فئات المجتمع، ويعرف عن هذه المنطقة أيضا تطور برامج الضمان الاجتماعي، عطل الأمومة الطويلة، جودة التعليم، مرافق الترفيه والرعاية النفسية، وتشير الدراسات في السياسات الاجتماعية أن هذه الدول بمثابة نموذج ناجح في برامج التنمية البشرية كونها تتصدر الترتيب العالمي في مؤشر السعادة السنوي.

المطلب الثالث: محاور السياسة الاجتماعية

تعمل المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولي على قياس برامج التنمية ومدى موقع المواطنين في معادلة التنمية ومحلهم من مخرجاتها، وتوجد عدة مؤشرات ومعايير لقياس التنمية الاجتماعية فمنها الكمية والكيفية، وسنحاول في هذه الدراسة أخذ بعض المؤشرات منها (عبد اللطيف رشاد، 2007، الصفحات 121-128)

أولا: مؤشر الحاجيات الأساسية:

- ❖ نسبة حصول السكان على المواد الغذائية، المأكل والملبس.
- ❖ نسبة الوفيات بين المواطنين والأسباب الحقيقية ورائها.
- ❖ الإعانات المقدمة للأسر الفقيرة والمحرومة.
- ❖ حالات الإجهاض وسط الفتيات والقصر.
- ❖ حقوق المرأة والطفل في المجتمع.

ثانيا: مؤشر المشاركة الاجتماعية:

- ❖ مدى مشاركة الأفراد في المشروعات العامة.
- ❖ نسبة المشاركين في النشاطات بين المتعلمين وغيرهم.
- ❖ مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية.
- ❖ مدى التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

ثالثا: مؤشر الاستهلاك والإنفاق:

ويندرج تحت هذا المؤشر جملة من الشروط أهمها، الاستهلاك الكلي للأسر ونوعيته، الإنفاق الأسري على المواد الاستهلاكية، مدى تطبيق فكرة الادخار وترشيد الإنفاق الأسري.

رابعا: مؤشر الحريات العامة:

ويعمل على دراسة بعض المعايير منها مدى توفر الحرية السياسية في المجتمع الانفتاح الفكري والحوار الاجتماعي، العلاقة بين السلطة والمجتمع، الحرية الإعلامية والفكرية، نسبة المشاركة السياسية.

والملاحظ على هذه المؤشرات أنها عبارة عن عنوانين عريضة لمؤشرات جزئية يتم حسابها وفق معادلات رياضية يكون الهدف منها تصنيف الدول والمناطق في سلم الترتيب العالمي للتنمية الاجتماعية والبشرية.

المبحث الثاني: التحولات الكبرى في السياسة الاجتماعية الجزائرية

قبل بداية تأسيس الدولة الوطنية في الجزائر وضع صناع ثورة التحرير الوطني بيان أول نوفمبر الذي يعد بمثابة الورقة التأسيسية للدولة المعاصرة كونه رسم التوجهات الكبرى للبناء ولعل من أبرز الخيارات التي اتبعتها الدولة مع بداية الاستقلال وهي التوجه الاجتماعي والذي تستطيع من خلاله بناء نموذج خاص بها في مجال التنمية.

ولقد ترجم هذا التوجه في بيان أول نوفمبر تحت عبارة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" (بيان أول نوفمبر، 2018).

ومع ميلاد الدولة الوطنية اعتبرت السياسة الاجتماعية محور مهم في الرؤية الجديدة للدولة الجزائرية وذلك باعتبارها مرجعية اقتصادية وسياسية وجب التقيد بها وعرف هذا التوجه عدة منعرجات ومراحل إضافة إلى تحقيقه لجملة الانعكاسات والنتائج.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد على سياسة الدعم الاجتماعي عبر توفير الحاجيات الأساسية والمواد الاستهلاكية عبر زيادة نسبة الإنفاق العمومي، ويَعرف هذا الإنفاق في بعض الأحيان تأثر نتيجة للتذبذبات التي يتميز الاقتصاد الهش (السيد النجار، 2005، صفحة 141).

المطلب الأول: المراحل الكبرى للسياسة الاجتماعية الجزائرية

سنحاول قراءة واقع وتطور برامج التنمية الاجتماعية على ضوء البرامج الاقتصادية للدولة الجزائرية والتي نجدها قد مرة بثلاثة مراحل مهمة تراوحت بين التوسع،الانهيار،الإنعاش.

أولا: مرحلة التوسع

اعتمدت فيها الدولة على تبني الخيار الاشتراكي الذي يعد بمثابة نموذج اقتصادي له أبعاد اجتماعية وذلك من خلال مبدأ مهم وهو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ومشاركتهم في تسيير الدولة، وصنعت الحكومات المتعاقبة حوالي خمسة مخططات بداية من سنة 1967 إلي غاية 1989 حيث عملت على تشييد هياكل قاعدية في التعليم والصحة في مختلف إلى جانب بناء مصانع ومؤسسات عمومية وهياكل قاعدية تصنع النموذج الجديد للدولة، وحاولت الجزائر الحفاظ على التوجه الاجتماعي عن طريق:

- ❖ برمجة خدمات مجانية خاصة في التربية والصحة إلى جانب دعم الأسعار للمواد الاستهلاكية وتقديم منح اجتماعية لمساعدة الأسر.
- ❖ وضع مخططات تنموية تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني خاصة في المجال الصناعي والزراعي والعمل على توظيف أكبر عدد من الشباب.

وعرفت هذه الفترة ارتفاع لأسعار البترول مما ساعد على دعم الخزينة ب60 مليار دينار وهذا ما سهل عملية تمويل المشاريع الكبرى التي باشرتها الدولة الجزائرية (بوكابوس، د.س.ن، صفحة 144).

ونتيجة لانهيار الأسعار مع نهاية الثمانينيات وجد صناع القرار أنفسهم أمام تحديات جديدة كانت بدايتها بالاحتجاجات الشعبية نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية وهذا ما مهد لمرحلة سياسية وأمنية خطير كان أبرز أسبابها التراجع التدريجي عن برامج التنمية الاجتماعية.

ثانيا: مرحلة الانهيار

كانت بداية التسعينيات عبارة عن موعد مع غلق المصانع وتسريح العمال إلى جانب غلاء الأسعار وتردي الخدمات العامة وهذا نتيجة لتراجع أداء الاقتصاد الوطني وانخفاض أسعار النفط الذي تسبب بدوره في التراجع عن السياسة الاجتماعية والتوجه نحو مقاربات ليبرالية ترتكز على جانبين هما خوصصة المؤسسات والتعديل الهيكلي ومن الخطوات التي بادرت بها الحكومة نجد:

- التقليل من التمويل الحكومي للمؤسسات العمومية.
- غلق بعض المؤسسات الاقتصادية وتسريح العمال.
- خوصصة بعض الشركات والمؤسسات وفتح الباب أمام القطاع الخاص.
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح (الطاهر قادري، 2013، صفحة 99).

ولقد تسببت هذه الخطوات في خلق عدة مشاكل اجتماعية أبرزها:

- تراجع معدل الدخل وارتفاع نسبة البطالة إلى حدود 32 بالمائة.
- تراجع المستوى المعيشي للسكان نتيجة لارتفاع الأسعار.
- ضعف الخدمات الحكومية خاصة في مجال الصحة والتعليم نتيجة لتقليل نسبة الإنفاق.

ثالثا:مرحلة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر هذه السياسة إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية والتي تستخدمها الدول للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ويكون هدفها الأساسي هو تحريك الاقتصاد وإبعاده عن الركود ويهدف هذا البرنامج إلى :

- تنشيط الاقتصاد الوطني وضبط التوازنات الكبرى.
- صناعة مؤسسات محلية خاصة ودعمها لتكون مصدر للثروة.
- رفع القدرة الشرائية للمواطنين.
- دعم المواد الاستهلاكية وضبط سوق السلع.

وجاءت كل المخططات والبرامج السابقة بهدف القضاء على الفقر الذي يعتبره البنك الدولي بأنه أكثر قضية مركزية في التنمية كما أنه عنصر حاسم في حقوق الإنسان (البستاني، 2018، صفحة 115).

المطلب الثاني: انعكاس المخططات الاجتماعية على مؤشرات التنمية الإنسانية في الجزائر

بحكم التطورات التي عرفها العالم المعاصر برزت مقاربة التنمية البشرية كمسار اقتصادي واجتماعي يهدف إلى النهوض برفاهية كل الناس بالاعتماد على مشاركتهم الفعلية، ويصبح فيها مطلب الحق في التنمية شعار أعلنته منظمة حقوق الإنسان سنة 1993 (حسن وسن، 2013، صفحة 09)، وإذا أردنا قياس التنمية البشرية في الجزائر نجد أن هذه المقاربة تعتمد مؤشرات مركبة لها ثلاثة مؤشرات جزئية وهي العمر المتوقع عند الولادة، نسبة التمدرس واكتساب المعرفة، الدخل الفردي ومستوى المعيشة، وسندرج أهم الأرقام في هذا الجدول:

الجدول 1: واقع التنمية البشرية في الجزائر

السنة	1990	1995	2000	2010	2014
المؤشر	537،0	0,564	0,644	0,651	0,743

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الإذاعة الجزائرية، واقع التنمية البشرية في الجزائر، 2015،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170608/114223.html

يلاحظ من خلال الجدول أن أول تقرير لسنة 1990 كانت فيه معدلات التنمية البشرية في منحى تصاعدي انطلق من 0،537 سنة 1990 ليصل إلى 0،743 سنة 2014، وهذا ما يفسر الفارق في الاهتمام بالسياسات الاجتماعية بين فترة التسعينيات وفترة الألفية الجديدة، حيث اعتبرت الفترة الأولى بمثابة تراجع الحكومة عن بعدها الاجتماعي وتوجهها نحو إعادة الهيكلة والخصخصة، بينما شكلت الفترة الثانية بعث برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي شكل دعم مهم لسياسة السكن والبناء القاعدي إلى جانب دعم الرعاية الصحية للمواطنين.

ورغم التحسن الملحوظ في الأرقام السالفة الذكر إلا أن الجزائر لم تتجاوز المرتبة 84 عالميا في ترتيب الدول في سلم التنمية مقارنة بدول لها إمكانيات أقل لكنها احتلت المراتب الأولى، ويمكن إرجاع هذا الخلل إلى وجود فارق بين الموارد المتوفرة والنتائج المحققة، فمثلا لو حاولنا قراءة الغلاف المالي المخصص للتنمية البشرية في برنامج الإنعاش الاقتصادي سنجده 1000 مليار دينار جزائري وجهته الحكومة لقطاع السكن البنية التحية، الصحة والمياه، التربية والتعليم، وفتحت الدولة ورشات بناء وتشييد شملت مختلف ولايات الوطن إلى جانب العمل على فتح مشاريع ومؤسسات تشغيل هدفها القضاء على البطالة والفقر (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2015).

وبالمقابل لو حاولنا تقييم مخرجات هذه البرامج سنجدها لا ترقى إلى مستوى الرؤية والبرنامج المسطر كونها لم تسهم حتى في إخراج الأسر المعوزة من دائرة الفقر والحرمان وبقيت نسبة الفقر تتراوح بين 14 و17 بالمائة وهذا رقم خطير مقارنة بالأموال التي رصدتها الدولة لتحقيق الرفاهية.

وانطلاقا من الأرقام والمؤشرات السابقة يمكن القول أن السياسة الاجتماعية في الجزائر حققت نتائج جد متوسطة مقارنة بتلك الموارد والبرامج التي خصصت لها، كما تظهر هذه الفجوة التنموية عندما نقارنها ببعض الدول مثل إيران والبرازيل خصصت هذه الدول ميزانيات أقل من الجزائر لكنها نجحت في الحد من الفقر إلى جانب تقليص الفوارق الاجتماعية.

المطلب الثالث: سيناريوهات التحول في السياسة الاجتماعية الجزائرية

طُرح ملف تعديل السياسة الاجتماعية الجزائرية في الفترة الأخير وقد اختلفت الآراء حوله بين من يرى حتمية إلغاء سياسة الدعم الاجتماعي استجابة للتحولات الاقتصادية، وبين من يرى ضرورة الحفاظ على هذا الخيار الاستراتيجي الذي تبنته الدولة الوطنية مع بداية الاستقلال وهنا نطرح ثلاثة سيناريوهات هي:

أولا: السيناريو الأول مضاعفة الدعم

ينطلق هذا السيناريو من فرضية أساسية مفادها أنه كلما زادت تكاليف العيش زاد الإنفاق الحكومي، وكلما انخفضت القدرة الشرائية زادت معها سياسة الدعم الاجتماعي. ويرى هذا السيناريو أيضا بأن للسياسة الاجتماعية دور مهم في حماية الفقراء وضمان حقهم في العيش الكريم وذلك لعدة أسباب منها:

- ضعف الدخل الفردي للأفراد والأسر في مقابل ارتفاع الأسعار والخدمات.
- الزيادة السكانية التي دفعت إلى زيادة الطلب على المواد الأساسية.
- عدم قدرة التحويلات الاجتماعية بشكلها الحالي على تغطية الاحتياجات الإنسانية.
- عدم وجود اقتصاد حقيقي يضمن التوازنات الكبرى في الأداء التنموي وهذا ما يتطلب مضاعفة الدعم لضمان التوازن الاجتماعي.
- غياب القطاع الخاص المساعد على ترقية الشغل وتوفير السلع وبالتالي التخفيف من حدة الفقر وهذا ما يفرض على الحكومات لعب دور المساعد الاجتماعي.

ونتيجة للعوامل السابقة تجد الحكومات نفسها أمام ضرورة زيادة الإنفاق على الحاجيات أساسية بهدف تخفيف الأعباء على الأفراد والأسر وتمكينهم من التكيف مع الواقع الاقتصادي الذي يعرف تزايد في مختلف مؤشراته الأمر الذي زاد من تعقيدات الحياة وصعب من مهمة الفئات الهشة في المجتمع.

ثانيا:السيناريو الثاني إلغاء الدعم

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أنه كلما تغيرت البيئة الخارجية للدولة وجب أن تتغير سياساتها الحكومية وفق تلك التغييرات، وكلما اتجهت المنظومة العالمية نحو تقليص الإنفاق الاجتماعي كلما حفز ذلك الدول على إتباع هذا النهج، وجاء هذا الخيار استجابة للتحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم والتي نذكر منها:

- تنامي خطاب الدعوة إلى تقليل الإنفاق الحكومي الذي أرهق ميزانيات الدول.
- بروز القطاع الخاص كفاعل مهم في الاقتصاد المحلي والعالمي.
- توجه الدولة نحو الاهتمام بالملفات الأكثر تعقيد كالأمن القومي والأمن الفكري.
- ضعف الخدمات الحكومية مقابل ازدياد معايير الجودة.
- تطور التعليم والثقافة الذي زاد من فرص بناء المشاريع الخاصة من دون الرجوع إلى المساعدات المالية المقدمة من الدولة.
- ازدياد البنوك والمصاريف لتمويل العائلات والأفراد وهذا ما زاد من خطاب انسحاب الدولة من دعم الأفراد والأسر.

أما في الجزائر فيرجع المنادون بإلغاء سياسة الدعم إلى:

- انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود للمنتجات المدعمة خاصة الطاقوية منها وهذا إما عن طريق بيعها أو عن طريق المبادلة بسلع أخرى قادمة من دول مجاورة.

- عدم وجود عائد حقيقي لسياسة الدعم حيث تبلغ كلفة الدعم ثلاثين مليار دولار سنويا لكنها لم تنجح في القضاء على الفوارق الاجتماعية.
- ارتفاع نسبة التبذير عند الأسر الجزائرية بسبب وفرة المواد الاستهلاكية وانخفاض أسعارها في السوق فمثلا حسب تقرير لوزارة التجارة فإن الأسر الجزائرية ترمي كل شهر الملايين من قطع الخبز المدعم في المزابل.
- ازدياد ظاهرة المضاربة والتلاعب بالأسعار خاصة في مجال الحليب، الزيت والمواد الغذائية عامة.

وقد أدت هذه السلوكيات الاجتماعية السلبية إلى تدعيم الموقف المنادي بإلغاء سياسة الدعم والذهاب نحو نمط جديد في تسيير الموارد يعتمد مقاربة الاقتصاد الحر الذي تُحدد فيه أسعار السلع في السوق وفق معادلة العرض والطلب، كما يفرض هذا النمط أيضا وجود أجور حقيقية ومبادلات حقيقية غير موجهة ولا مصطنعة، وهذا ما يدفع نحو ميلاد اقتصاد حقيقي مندمج مع الاقتصاد العالمي وبعيد عن الرؤية الاجتماعية في خلق الثروة وتوزيع الموارد.

ثالثا:السيناريو الثالث ترشيد الإنفاق وحصر الدعم

يقوم هذا السيناريو على فرضية أنه كلما عملت الدولة على تحديد الفئات الهشة كلما سهلت عليها مهمة القضاء على الفقر، ولكما حصرت معدل الإنفاق كلما تمكنت من بناء نموذج اقتصادي عادل ومنتج، يمتاز هذا السيناريو بالعقلانية في تحقيق التوازن بين الرؤية الاقتصادية والحاجة الاجتماعية فمن جهة يطمح إلى بناء اقتصاد حقيقي منتج للثروة من جهة أخرى يعمل من أجل الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر الهشة وذلك عبر ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي عبر ثلاثة خطوات:

- تقديم قاعدة بيانات وإحصائيات مدروسة خاصة بالمعوزين والفقراء.
- إلغاء الدعم الشامل للسلع الأساسية وفتح المجال أمام السوق لضبط التوازنات.
- توجيه الإنفاق مباشرة للأسر الفقيرة عبر منحة مالية تقدر بمعدل الدخل الفردي المطلوب.

وقد تبنت هذا السيناريو دولة البرازيل التي استطاعت أن تخرج ما يقارب 14 مليون فرد من دائر الفقر وذلك عن طريق اعتمادها سياسة الدعم المباشر الذي وجه لحماية ما يقارب 43 مليون مواطن، وبالمقابل تمكنت البرازيل من بناء نموذج اقتصادي حقيقي يعتمد على قطاعات مهمة مثل الصناعة، الخدمات والفلاحة، وهذا ما جعله من أقوى اقتصاديات أمريكا اللاتينية (صادق إسماعيل، 2013، صفحة 126).

وبالرجوع إلى التعليق على السيناريوهات الثلاثة فإننا نضع الملاحظات التالية:

- فيما يخص السيناريو الأول والخاص بمضاعفة الدعم ففي حال اعتماده فإنه سيخلق مشكلة في تمويل التحويلات الاجتماعية وهذا نتيجة لتعاظم الطلب على الاحتياجات الأساسية في مقابل قلة الموارد المالية الأمر الذي سيثقل كاهل الخزينة العمومية ويدفع نحو الإفلاس الاقتصادي.

❖ السيناريو الثاني والمتعلق بإلغاء الدعم فهو من حيث المبدأ مقبول لكنه في الواقع سيصطدم بهشاشة الاقتصاد الوطني إلى جانب ضعف الطبقة المتوسطة التي ستتضرر أكثر من ارتفاع الأسعار نتيجة إلغاء دعم المواد الأساسية.

وإذا حاولنا الاجتهاد في هذه الدراسة فإننا نرى بأن السيناريو الأصلح للجزائر هو السيناريو الثالث المتعلق بترشيد الدعم، وذلك كونه يعتبر نموذج متوازن ومرن، فهو من جهة يحافظ على سياسة الدعم الاجتماعي ومن جهة أخرى يدعو إلى بناء نمط اقتصادي منتج وفعال وهذا ما يشكل فرصة لبناء نموذج تنموي يوازن بين مؤشرات الرؤية الاقتصادية وتحديات الرعاية الاجتماعية، كما أن التوجه نحو تبني هذا النموذج له عدة مبررات واعتبارات منها:

❖ وجود توصيات دولية من قبل بعض الدول والمنظمات المتخصصة بحتمية التوجه نحو التقليل من السياسات الاجتماعية والتحول من برامج الدعم والمساندة العشوائية إلى برامج الاستثمار في الموارد البشرية التي تُطور من مواهب الأفراد وتساعدهم على تحسين ظروفهم.

❖ وضرورة العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي والسير وفق أهداف محددة ومدروسة تعود بالفائدة على الدولة والمجتمع ولا تتسبب في تبديد قدرات الدولة المادية والمعنوية.

❖ الاستجابة الذكية لموجات التحول التكنولوجي والاقتصادي والتي تفرض معادلة الانتقال التدريجي نحو تعديل سياسة الدعم عبر التحول من الدعم الشامل إلى الدعم المباشر.

❖ تركيز جهود الحكومة في دعم النمو الاقتصادي بدل دعم الاستهلاك إلى جانب العمل على نشر ثقافة المشاركة الجماعية الايجابية في بناء الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة هنا أن عملية إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي ليست قرار إداري بقدر ما هي عملية جماعية تشارك في بلورتها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية حيث نذكر منها النقابات العمالية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، النخب العلمية المتخصصة، مراكز البحث والاستشراف.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الاجتماعية الجزائرية وآليات تطوير التنمية

يشير خبراء السياسات الحكومية بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ذو طابع توسعي يعتمد بالأساس على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات برأس مال الدولة المعروف باستيعابه لأعداد كبيرة من العمال لاسيما الأشغال العمومية والبناء إلى جانب الفلاحة والخدمات، وبمعنى آخر فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمال والتي يبقى المحفزة الأول لها هو الإبداع والابتكار، وتجدر الإشارة هنا أن الجزائر صنفت ضمن دائرة البلدان الضعيف نشاطها الاقتصادي وذلك نتيجة لتراجعها في مختلف المؤشرات التي نذكر من بينها بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

الجدول 2: المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات	المرتبة (بين الدول)
أداء المؤسسات والهيئات	88
المحيط الاقتصادي الكلي	71
فاعلية الخدمات المالية	126
تطوير بيئة الأعمال	102
تطور السوق المالي	125
الإبداع والابتكار	104

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشرات الأداء لسنة 2017،

ومن خلال الجدول يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني يعرف ضعف كبير على مستوى الأداء الأمر الذي يتطلب من صناع القرار اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل رفع مؤشرات التنمية.

المطلب الأول: أهم الخطوات والبرامج لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تجدر الإشارة هنا إلى أن أي تغيير في مؤشرات الاقتصاد الوطني سينعكس منطقيا على الواقع الاجتماعي الذي يرتبط آليا بكل تحول يحدث في بنية الاقتصاد، فمثلا تساهم الزيادة في معدل الدخل الوطني في زيادة الإنفاق الحكومي الذي ينعكس بدوره على المستوى المعيشي للسكان، ويمكن التركيز هنا على جوانب مهمة سيكون لها أثر في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي نذكر من بينها:

أولا: مجال التنمية الاجتماعية

يجب على الحكومة إتباع جملة من القرارات والخطط التي تساهم في تحسين ظروف المواطنين منها:

1- **إعادة صياغة برامج الدعم الاجتماعي:**

وذلك باعتماد الدراسة والإحصاء في متابعة مخرجات الدعم خاصة في المواد الاستهلاكية مثل الخبز والحليب والقمح، إلى جانب دراسة ومدى كفاءة الحكومة في تحقيق المحاور الكبرى للسياسة الحكومية، يضاف لهذا وضع إحصاء الشامل للفئات المستفيدة من الدعم والمساعدة الاجتماعية عبر إدخال العامل التكنولوجي في الدراسة الإحصائية والتقييم العام.

2- **تعديل نظام الأجور:**

رفعها بما يتناسب مع تحولات السوق وتحديات القدرة الشرائية وبالمقابل العمل على توجيه برامج الدعم للفئات المعوزة والفقيرة في شكل مساعدات مالية وهذا بغرض القضاء على التبذير والفساد الذي حصل على في السنوات السابقة نتيجة لعدم ترشيد في النفقات.

3- **الاستثمار في رأس المال البشري:**

عبر وضع نظام تعليمي وتكوني قوي يساهم على المدى البعيد في ميلاد نخب قادرة على الإبداع وخلق الثروة تكون لها مساهمة في تحريك القدرات الحية في المجتمع والدفع بها نحو تغيير القناعات من مجتمع مستهلك ينتظر مساعدات الدولة إلى مجتمع منتج تنتظر منه الدولة تحقيق التنمية التشاركية.

4- **تنمية الموارد البشرية:**

وهذا عبر تطوير القطاع المعرفي والصحي وتحسين جودة الخدمات العامة وتحقيق تنمية بشرية عالية المستوى تساهم في تطوير حياة المواطن الجزائري، وفي عالم اقتصاد المعرفة وجب ربط التعليم بالعمل عبر تطوير البرامج الدراسية في مختلف الأطوار بما يخدم الرؤية الاقتصادية والاجتماعية (بوشلوش طاهر، 2017، صفحة 452).

ثانيا: في المجال الاقتصادي والإداري

يفرض الواقع المعاصر على الدولة إتباع قرارات إستراتيجية في مجال الإصلاح الاقتصادي والذي سيدفع بدوره لخدمة القطاعات الأخرى التي تتحرك بتحرك الآلة التنموية.

1- **إصلاح المنظومة الاقتصادية:**

وذلك عن طريق تحفيز الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات توجه لبناء الهياكل القاعدية والتي تشمل بالأساس الطرق، شبكة المواصلات وإنتاج الطاقة إضافة إلى الاهتمام بالصناعات والمشاريع الاستثمارية التي تحقق عائد مالي يساهم في رفع الدخل القومي (الطاهر قادري، 2013، صفحة 36).

2- **المشاركة المجتمعية في البناء والتطوير:**

وذلك بإشراك المواطنين في صنع القرارات ومتابعة مخرجاتها عبر نظام ديمقراطي يتسمع بالتداول على السلطة ويكرس ثقافة العمل الجماعي والتضامني عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والسياسي بما يحسن العلاقة بين المواطن ودولته.

3- **تطبيق مقاربة الحكم الراشد:**

وذلك بتوجه الدولة نحو تبني الشفافية والكفاءة لتحريك العملية التنموية ومنح المشاريع الاستثمارية إلى جانب تحقيق مبدأ المساءلة القانونية والسياسية، كما تعتمد

مقاربة الحكم الراشد على ترسيخ قيم العدالة في توزيع الموارد بين الأفراد والجماعات إلى جانب ضمان حقوق الأجيال القادمة.

4- **التحول إلى الإدارة الإلكترونية:**

عبر الرقمنة وتطبيق تقنيات التكنولوجيا الحديثة في تسيير المؤسسات بغرض التقليل من الفساد وتسهيل المعاملات المالية والإدارية وتأهيلها لتستوعب حجم التحولات التكنولوجية والفكرية الحاصلة على مستوى الثورة العلمية الرابعة التي ساهمت بدورها في صنع مواطن مدرك لحقوقه وواجباته ولا يقبل بالرداءة والضعف على مستوى الخدمات المقدمة، وهذا ما يساعد على التخلص من التعقيدات البيروقراطية في الاستثمار والتجارة يضاف لها فتح الباب أمام القطاع الخاص ليكون شريك فعال في تحمل أعباء التنمية.

الخاتمة:

شكل الاهتمام بالسياسات الاجتماعية أبرز المهام المعاصرة للدولة الذكية ويمكن إرجاع ذلك إلى مقاربة التنمية الإنسانية التي حولت الحكومات من مجرد جهاز لجمع الضرائب وتوفير الأمن إلى كيان سياسي واجتماعي مهمته الاستثمار في قدرات المواطن وتحويله إلى مورد حقيقي يمكنه أن يكون محور للتنمية وصانع لها، واقتصاديا تعد السياسات الاجتماعية قطاع مكلف للخزينة العمومية لكن استراتيجيا يعتبر استثمار قوي كونه يساعد على حماية الدولة والمجتمع من التفكك الذي تنتجه المشكلات الاجتماعية كالفقر والجهل والمرض، وتثبت التجارب الدولية أن برامج التنمية البشرية تساعد على تطوير قدرات المواطنين ليكون لهم دور مهم في المستقبل القريب والبعيد.

والمتابع لواقع السياسات الاجتماعية في الجزائر يجد بأنها ضخت ميزانيات معتبرة إلى جانب وضع برامج متنوعة وفي مختلف المجلات لكن المتابع للإحصائيات والنتائج يجد بأنها تحتاج إلى العديد من المراجعات من حيث التخطيط والتنفيذ خاصة في جانب ترشيد النفقات وتوجيه المساعدات لمستحقيها من الفئات الهشة التي تعيش تحت خط الفقر، كما تحتاج إلى إعادة صياغة نموذج الدعم الاجتماعي عبر الاعتماد على سياسة الدعم المباشر والتي تساعد الدولة على ضبط مواردها وتوجيهها بما يخدم الدولة والمجتمع، وهنا نقدم جملة من التوصيات:

- الاعتماد على الدعم الاجتماعي المباشر والذي يركز على تقديم المساعدات للأسر الفقيرة بطريقة مباشرة إما عن طريق منحة اجتماعية أو بطاقية مدروسة.
- وضع قاعدة بيانات خاصة بالأوضاع الاجتماعية للأفراد والجماعات وترتيبها وفق الحاجة والوضع الاقتصادي.
- فتح القطاع الخاص ليكون شريك في التنمية ومساعد على فتح مناصب الشغل التي توفر بدورها فرص لتحسين الدخل العائلي.

❖ رقمنة المعاملات الاقتصادية من أجل ضبط النموذج التنموي الذي يخلق الثروة ويحسن توجيه الموارد.

ولكي تنجح الدولة في تفعيل هذا الانتقال الإستراتيجي وجب عليها التوجه نحو إصلاح المنظومة الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية وفق مقاربة الحكم الراشد الذي يدفع نحو تحقيق تنمية اجتماعية تضاعف الاستثمار الحقيقي في الإنسان الذي يعد الثروة الحقيقية للأمم.

المراجع:

- **الكتب:**

- أحمد السيد النجار. (2005). *الفقر في الوطن العربي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- أحمد عبد اللطيف رشاد. (2007). *التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية*. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- باسل البستاني. (2018). *الإنسانية في مواجهة النيولبيرالية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسين سعفان. (1973). *اتجاهات التنمية في الوطن العربي*. الجزائر: جامعة الدول العربية.
- سعدون بوكابوس. (د.س.ن). *مطبوعات عرض وتحليل بنية الاقتصاد الجزائري*. جامعة الجزائر.
- سوسن عثمان عبد اللطيف. (1979). *دراسات في التنمية المحلية*. القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- عبد الحسن الحسيني. (2008). *التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا*. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- عبد الرزاق حسن وسن. (2013). *إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فيصل بوطيبة. (2007). *مدخل لعلم الاقتصاد*. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
- محمد الطاهر قادري. (2013). *التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق*. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- محمد بوشلوش طاهر. (2017). *التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- محمد صادق إسماعيل. (2013). *التجربة البرازيلية " قراءة في تجربة لولا دي سيلفيا*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

- محمد عبد الغني. (2016). *معايير الجودة في تقييم الأداء، الطبعة الأولى*. القاهرة، مصر: دار دبيك للنشر والتوزيع.

2. **المواقع الالكترونية:**

- الإذاعة الجزائرية، واقع التنمية البشرية في الجزائر، 2015، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170608/114223.html، تاريخ التصفح 2022/04/25.
- *إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية*. (26 07, 2018). تاريخ الاسترداد 12 04, 2022، من الأمم المتحدة: http://www.un.org/development/desa/ar/about/desa-divisions/social-policy
- *التقرير الوطني للتنمية البشرية*. (2015). تاريخ الاسترداد 23 04, 2022، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي: http://www.cnes.dz/ar/?p=1621
- *بيان أول نوفمبر*. (31 10, 2018). تاريخ الزيارة 12 07, 2022، من وزارة الاتصال: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469